



الذهب

عمرانة بأهلها

أكبر نهضة عمرانية فى التاريخ لأرض الفيروز



18
تجمعاً تنموياً تم تشييدها
بمحافظة جنوب وشمال سيناء

79
مشروعاً للصرف الصحى تم تنفيذها
بطاقة 565 ألف متر مكعب

7
مدن جديدة لاستيعاب
5 ملايين نسمة

530
مليار جنيه حجم الاستثمارات
العامة حتى عام 2025

55
مشروعاً لمياه الشرب
بطاقة 697 ألف متر مكعب

مطورون يكشفون: كيف أصبح الساحل الشمالى واجهة استثمارية عالمية؟



رئيس الإسكندرية للاستثمار:
شراكة مع القايزة الكيماوية
لإنشاء مشروع أربيا السخنة

03



الذهب أم العقار؟
خبراء يحددون الملاذ
الآمن للاستثمار والادخار

04



سامح السيد: تطوير 3000
فدان فى نيو هليوبوليس
بالتعاون مع القطاع الخاص

02

محمد شيمى لـ «الدستور»: خطة لتعظيم محافظة أراضى شركات «قطاع الأعمال»

مجمعات سكنية أو تجارية على أراضى مملوكة لشركات تابعة للوزارة، وهذه المشاريع توفر عوائد مالية مستمرة للدولة، وتخلق فرص عمل، وتعزز من البنية التحتية. وشدد على أن «تحقيق التنمية من خلال التطوير العقارى يعد من أبرز الطرق التى تعتمد عليها وزارة قطاع الأعمال لتعظيم الاستفادة من محفظة الأراضى»، مشيراً إلى أن «الوزارة تسمى لتحويل الأراضى غير المستغلة إلى مشاريع تنموية، سواء كانت سكنية أو تجارية أو صناعية».

الخاص. الوزارة تسعى إلى الدخول فى شراكات مع المطورين العقاريين والمستثمرين المحليين والدوليين، بهدف تطوير الأراضى وتحويلها إلى مشاريع مرهجة. هذه الشركات لا تسهم فقط فى زيادة العوائد المالية، بل تسهم أيضاً فى تسريع وتيرة تنفيذ المشاريع، ما ينعكس إيجاباً على الاقتصاد الوطنى. وأوضح أنه «على سبيل المثال، قد تعقد الوزارة شراكات بنظام المشاركة فى الأرباح مع مطورين عقاريين، لبناء

التابعة للوزارة كانت غير مستغلة بشكل صحيح، وقيمتها السوقية غير محدثة». وأكد: «لذا، فإن إعادة التقييم تسمح للوزارة بالحصول على صورة دقيقة لأصولها، وتتيح لها اتخاذ قرارات مالية واستثمارية أفضل، ما يجعل الأصول أكثر جاذبية للمستثمرين المحتملين». وتابع: «أحد العناصر الأساسية فى تعظيم الاستفادة من محفظة الأراضى هو تعزيز التعاون مع القطاع

للأراضى المتاحة، وتحليل موقعها الجغرافى، وقيمتها السوقية، وأفضل استخدام ممكن لها. مثل هذه الدراسات تساعد فى تحديد الأراضى التى يمكن تطويرها عقارياً، والتى يمكن بيعها أو استثمارها فى مشاريع صناعية أو تجارية أو سكنية». وواصل: «أحد الجوانب التى توليها الوزارة أهمية كبيرة، هو إعادة تقييم الأراضى وفقاً للقيمة السوقية الحالية والسابقة، فالعديد من الأراضى التى تمتلكها الشركات

كشفت المهندس محمد شيمى، وزير قطاع الأعمال العام، عن خطة لتعظيم الاستفادة من محفظة أراضى الشركات التابعة للوزارة. وقال «شيمى»، فى تصريحات خاصة لـ «الدستور»، إن من أولى الخطوات التى اتخذتها وزارة قطاع الأعمال العام وضع خطة استراتيجية واضحة، تحدد أهداف استغلال الأراضى وفقاً للاحتياجات الاقتصادية المحلية والوطنية. وأضاف: «هذه الخطة تعتمد على دراسة دقيقة

د. سامح السيد الرئيس التنفيذي لشركة «مصر الجديدة للإسكان والتعمير»

تطوير 3000 فدان في «هليوبوليس الجديدة» بالتعاون مع القطاع الخاص



كشف الدكتور سامح السيد، العضو المنتدب الرئيس التنفيذي لشركة «مصر الجديدة للإسكان والتعمير»، التابعة للشركة القابضة للتشييد والتعمير بوزارة قطاع الأعمال العام، عن أن الشركة تستهدف تحقيق أرباح تتجاوز ٢.٥ مليار جنيه خلال العام الجارى، عقب نجاحها فى تحقيق أرباح تبلغ نحو مليار و٤٠٠ مليون جنيه، خلال الـ ٦ أشهر الأولى من عام ٢٠٢٤.

أكد السيد، فى حوار مع «الدستور العقارى»، أن الشركة تخطط لاستكمال تطوير البنية التحتية فى مدينة هليوبوليس الجديدة، عقب النجاح فى جذب مشاركات كبرى مع القطاع الخاص، مشيراً إلى أن الشركة تستهدف تحقيق عوائد استثمارية ضخمة للغاية، خلال الـ ١٥ عاماً المقبلة، خاصة مع وصول حجم المساحات التى شاركت الشركة فيها فى القطاع الخاص إلى نحو ٢٠٠٠ فدان من إجمالى مساحة المدينة البالغة نحو ٥٠٠٠ فدان.

شارح «إبراهيم اللقانى»، ونبه إلى أن الشركة تعمل على خطين متوازيين خلال الفترة الحالية والمقبلة، الخط الأول هو تنفيذ المشاركات التى تمت مع نحو ٤ و ٥ مطورين نجحت الشركة فى عقد الشراكة معهم، إذا أن لدى الشركة شراكة مع كل من «سوديك» و«إم جى» لتطوير العقارى، و«الشرق الأوسط للتعمير»، و«مدينة مصر للإسكان والتعمير»، بالإضافة إلى استكمال تطوير البنية التحتية فى مدينة «هليوبوليس الجديدة».

وقال السيد: إن الخط الثانى متعلق بالتطوير الذاتى، حيث قمنا بتحديد قطعة أرض فى مدينة هليوبوليس الجديدة لإنشاء مشروع كمبوند سكنى، وتعاقدنا مع «إس جى» وقاموا بعرض ٣ تصورات لتصميمات خاصة بمشروع الكمبوند السكنى، وخلال أسابيع قليلة سنقوم بأخذ المقاسات الخاصة بطرح هذا المشروع على المقاولين، من أجل البدء فى تنفيذه.

وأضاف: «لدينا قطعة أرض فى منطقة الشيراتون، نقوم بتغيير تراخيصها حالياً من سكنى إلى تجارى وإدارى، واستخدامها أيضاً لبناء مقر إدارى جديد للشركة، لاستيعاب عدد كبير من العاملين من أجل العمل على تطوير المقر التاريخى بما يتناسب مع تاريخ الشركة».

وأصل: «لقد قمنا بعمل مشاركات مع القطاع الخاص فى نحو من ٢٥٠٠ فدان إلى ٣٠٠٠ فدان، ولدينا نحو ٧٠٠ فدان سنقوم بالعمل على تطويرها أو المشاركة فى تطويرها، وخطتنا تشمل التوسع فى محفظة استثمارات الشركة، ونستهدف شرق القاهرة كخطوة أولى فى زيادة المحفظة العقارية، بالإضافة إلى التطوير الذاتى من أكثر من منطقة بمدينة هليوبوليس الجديدة، بالإضافة إلى المشروع الإدارى فى أرض منطقة شيراتون».

وأكمل: «سيتم البدء فيها مطلع العام المقبل عام ٢٠٢٥، وهذا بالنسبة للمشاركات التى تمت مع شركات كل من إم جى للتطوير العقارى وشركة الشرق الأوسط للتعمير والتعمير وشركة مدينة مصر للإسكان والتعمير. أما بالنسبة لشركة سوديك فهى تنفذ حالياً مشروعات فى المدينة».

وتابع: «نطمح فى شركة مصر الجديدة للإسكان والتعمير فى العمل على زيادة محفظة الشركة العقارية، وتطعيم حجم الأرباح والإيرادات وتطوير قدراتنا والعمل على القدرة على المنافسة فى السوق، حيث أصبح هناك مطورون من الخليج، بالإضافة إلى ظهور مطورين جدد فى السوق، وأتوقع زيادة حجم المطورين الخليجيين، مع الفترة الموجودة فى مصر فى جذب الاستثمارات».

وقال الرئيس التنفيذى لشركة «مصر الجديدة للإسكان والتعمير»: «نرغب فى زيادة حصتنا فى السوق بشكل ملموس، وزيادة ثقة العملاء، لدينا، وإحساسهم أن الإدارة الجديدة للشركة تبدل قسارى جهدها لتحسين الصورة الذهنية لدى العملاء، والناس، وزيادة حجم المبيعات، والتطوير الذاتى».

وأضاف: «لدينا تفاؤلاً كبيراً للغاية فى شركة مصر الجديدة للإسكان والتعمير، وذلك بفضل التعاون المثمر لدى العاملين فى الشركة، ودعم كبير من وزير قطاع الأعمال العام، المهندس محمد شيمى، فى أن تصل الشركة إلى المكانة التى تستحقها فى سوق العقارات المصرية».

واختتم بقوله: «هذا النجاح الحالى ينسب لجميع العاملين فى شركة مصر الجديدة للإسكان والتعمير، والمس لى جميع العاملين فى الشركة تحقيق نجاحات رائعة للغاية ومستقبل مشرق للشركة خلال الفترة المقبلة».



السيد



جانب من توقيع اتفاقية بين مدن القابضة وإى أند مصر،

«مدن» القابضة تتعاون مع «إى أند مصر» فى مشروع «رأس الحكمة»

فى إطار تعاون استراتيجى يهدف إلى توفير تجربة حياتية فريدة من نوعها، وقعت مجموعة «مدن» القابضة اتفاقية تعاون مع «إى أند مصر»، لتصميم وتنفيذ وإدارة البنية التحتية الذكية لمدينة «رأس الحكمة»، بما يجعلها واحدة من أكثر مدن المستقبل أمناً وذكاءً فى المنطقة.

وتضع «إى أند مصر» معايير جديدة للحياة الرقمية فى المنطقة، من خلال تصميم وتنفيذ وإدارة بنية تحتية ذكية متكاملة، تعمل «إى أند بيزنس» التابعة لها على تنفيذها، وتشمل شبكات الاتصال الرقمية والألياف البصرية، وشبكات الجيل الخامس «5G»، والتطبيقات الحياتية الذكية، مع التوقعات بأن تكون «رأس الحكمة» نموذجاً عالمياً للمدن المستدامة والذكية.

ويفضل خبراتها فى قطاعات الأعمال والمدن الذكية، ستعمل «إى أند مصر»، من خلال شركة «إى أند بيزنس»، على إعادة تعريف التقنيات الحديثة والحلول الذكية، لتقدم نموذجاً حياً متقدماً يقوم على أحدث التكنولوجيات المتطورة فى «رأس الحكمة»، بالإضافة إلى تقديم أحدث نظم إدارة المجتمعات الذكية، لضمان تجربة حياتية فريدة لمدينة رقمية مستقبلية.

هذا بجانب توفير أعلى مستويات الأمان والحماية للمقيمين وزوار المدينة، من خلال أنظمة تأمين متطورة، ومنظومة حماية للأمن السيبرانى والبيانات، فضلاً عن الاعتماد على الحلول الذكية وتطبيقات الأشياء السحابية وإنترنت الأشياء «IoT»، لضمان استدامة المشروع على المدى الطويل، مع التركيز على كفاءة استمداد الطاقة والموارد.

ويهدفه المناسبة، قال المهندس حازم

يزيد الاستثمارات وينشط السوق ويوفر فرص عمل جديدة

خبراء: تمويل الوحدات تحت الإنشاء يساهم فى حل أزمة الإسكان



طارق شكرى

وأكمل: «يسهم كل ذلك فى توفير بيئة استثمارية مستقرة ومرجحة، ما يشجع المستثمرين الأجانب على ضخ أموالهم فى السوق العقارية المصرية، وهذا بدوره يؤدى إلى تعزيز الاقتصاد، وزيادة الاحتياطيات النقدية الأجنبية فى البلاد، بالإضافة إلى أن دعم السياسات الحكومية المتعلقة بالإسكان والتنمية العمرانية يمكن أن يزيد من التعاون بين القطاعين العام والخاص، ويساعد على تنفيذ مشاريع الإسكان بكفاءة أعلى وجودة أفضل».

الأمير نفسه أكد المهندس نشأت مرسى، الرئيس السابق لشركة «مصر للأسمنت المسلح»، إحدى شركات وزارة قطاع الأعمال العام، الذى رأى أن تمويل الوحدات تحت الإنشاء يساهم فى تجنب التضخم العقارى، عبر توفير وحدات سكنية بأسعار معقولة، ومنع رفع الأسعار بشكل غير مبرر».

وأضاف «مرسى»: «تشجيع بناء وحدات سكنية جديدة يعنى توفير خيارات متنوعة للسكن، ما يلبي احتياجات مختلف الطبقات الاجتماعية، ويزيد من التوازن فى السوق العقارية».

وأتم تمويل الوحدات السكنية تحت الإنشاء يمكن أن يكون له تأثيرات إيجابية كبيرة على السوق العقارية، من خلال تحفيز الاستثمارات، وتشجيع الاقتصاد المحلى، وتعزيز الثقة فى السوق، والمساهمة فى تحقيق نمو مستدام، وتحسين جودة الحياة للمواطنين».



محمد سمير

أشاد عدد من الاقتصاديين وخبراء التمويل العقارى بتوجه الدولة نحو السماح لشركات التمويل العقارى باستخدام محافظ التمويل، لتمويل الوحدات العقارية تحت الإنشاء، معتبرين أن هذا التوجه يساهم فى تنشيط السوق العقارية، وزيادة حجم مبيعاتها، إلى جانب جذب مزيد من الاستثمارات، وخلق فرص عمل جديدة.

وقال المهندس طارق شكرى، رئيس غرفة التطوير العقارى وكيل لجنة الإسكان بمجلس النواب، إن هناك انفراجة فى ملف تمويل الوحدات السكنية تحت الإنشاء، لافتاً إلى تحديد اجتماع مع محافظ البنك المركزى، فى الشهر المقبل، من أجل العمل على وجود حلول لتفعيل هذا التمويل.

وأضاف «شكرى»: «كان هذا الأمر من أبرز مطالب السوق العقارية، خاصة أنه يساهم فى حل أزمة الإسكان، من خلال توفير التمويل اللازم لإنشاء الوحدات السكنية، ما يحفز القطاع الخاص على ضخ استثمارات جديدة فى السوق».

وواصل: «من خلال تمويل الوحدات تحت الإنشاء سيتم تعزيز نشاط قطاع البناء، وزيادة الاستثمارات فيه، وهذا يساهم فى خلق فرص عمل جديدة للعمالة فى مختلف المجالات المرتبطة بالبناء، مثل العمال والمهندسين والمقاولين، مع زيادة القدرة على توفير وحدات سكنية متنوعة، تلبي احتياجات مختلف الشرائح الاجتماعية، وتقليل الضغط على السوق



وحدات سكنية

شراكة بين «كفافي» و«بالص» لتنفيذ مشروعين فى جنوب سيناء

وقعت مجموعة «كفافي»، وشركة «بالص»، للتطوير العقارى، اتفاقية شراكة استراتيجية، تتضمن استثماراً أولياً قدره ١,٥ مليار جنيه، لتنفيذ مشروعين فى جنوب سيناء.

حضر التوقيع المهندس أبوبكر كفافي رئيس مجموعة «كفافي»، ومصطفى جمال، الرئيس التنفيذى لشركة «بالص» للتطوير العقارى.

وقال مصطفى جمال إن هذه الشراكة تهدف إلى الاستفادة من الخبرات المشتركة لكلتا الشركتين، لتطوير مشروعين أوليين فى جنوب سيناء، ما يمهد الطريق لمزيد من التعاون فى المستقبل، خاصة مع تشارك «كفافي» و«بالص» فى الالتزام بالاستدامة والفضاء والأصالة الثقافية فى العقارات.

وأضاف جمال: «إن الأهداف الرئيسية لهذه الشراكة تتمثل فى توسيع نطاق السوق، من خلال دمج موارد الشركتين مع السعى إلى اختراق أسواق جديدة، وتعزيز وجودهما فى الأسواق الحالية، وتحسين استخدام الموارد، من خلال مشاركة الخبرات والموارد لتقديم مشاريع عالية الجودة بكفاءة، إضافة إلى تعزيز عروض الخدمات، عبر تقديم مجموعة أوسع من الخدمات لتلبية احتياجات العملاء المتمنعة».

وتسهم الشركتان بالتساوى فى تطوير وإدارة المشاريع، وتتيح الشراكة لهما توسيع بصمتهما فى سوق العقارات، من خلال دمج قوتيهما لتقديم مشاريع متميزة، كما تتيح للملء الوصول إلى مجموعة أوسع من الخيارات العقارية عالية الجودة بأسعار تنافسية، بفضل الموارد المشتركة وكفاءة التكاليف، وكجزء من رؤيتهما الاستراتيجية، تخطط «كفافي» و«بالص» لتطوير عدة مشاريع فى عدة محافظات على مستوى الجمهورية، بما يتضمن ذلك من قطع أراض إضافية فى جنوب سيناء والبحر الأحمر، مع خطط للحصول على المزيد من قطع الأراضي فى مناطق أخرى.

شاهد عيان

عمار يا أرض الفيروز

لقد قامت الدولة فى السنوات الأخيرة بأحدث نهضة عمرانية غير مسبوقه فى مدينة سيناء فى إطار التنمية العمرانية فى سيناء، وتشهد سيناء فى الأونة الأخيرة طفرة غير مسبوقه فى مجال التنمية العمرانية، ضمن رؤية الحكومة المصرية لتحويل المنطقة إلى محور اقتصادى وعمرانى حيوى.

تأتى هذه الجهود كجزء من استراتيجية شاملة لتعزيز الاستثمارات فى شبه الجزيرة، وتحقيق التنمية

أسامة الشندويلي



ومدينة سلام مصر بشرق بورسعيد على مساحة ٢٢ ألف فدان، ويبلغ إجمالى مخطط عدد السكان بالمدن الجديدة أكثر من ٥ ملايين نسمة.

على صعيد الإسكان الاجتماعى وتطوير العشوائيات، تم تنفيذ ٤٨,٠٢ ألف وحدة إسكان اجتماعى، كما تم تنفيذ ٥٤,٥ ألف وحدة إسكان اجتماعى لتطوير العشوائيات، و«مدن» القابضة وبالتعاون مع «إى أند مصر» تم تنفيذ ٢٤ وحدة تعليية مياه بجر لتصل إلى ٤٩ محطة فى مارس ٢٠٢٤، مقابل ١٥ محطة عام ٢٠١٤، ما أدى إلى زيادة نسبة تغطية مياه الشرب إلى ٩٤٪ عام ٢٠٢٤، مقابل ٨٤,٤٪ عام ٢٠١٤، علاوة على تنفيذ ٧٩ مشروعاً لتوفير الصرف الصحى بطاقة ٥٦٥ ألف م^٣/يوم، ما أدى إلى زيادة نسبة تغطية شبكات الصرف الصحى لتصل إلى ٧٨٪ عام ٢٠٢٤، مقابل ١٧,٢٪ عام ٢٠١٤.

استراتيجية طويلة الأمد تهدف إلى تحويل المنطقة إلى مركز اقتصادى واعد يساهم فى تعزيز مكانة مصر الإقليمية والدولية.

كما بلغ حجم الاستثمارات العامة الموجهة لتنفيذ المشروعات فى سيناء ومدن القناة «شمال سيناء» - جنوب سيناء - السويس - الإسماعيلية - بورسعيد - منذ ٢٠١٤/٢٠١٥ حتى ٢٠٢٤/٢٠٢٥ نحو ٥٣٠,٥ مليار جنيه

تم وجر إنشاء وتطوير ٧ مدن جديدة، أبرزها مدينة الإسماعيلية الجديدة على مساحة ٢,٨ ألف فدان،



أكد اقتصاديون ومطورون عقاريون نجاح مصر فى تحويل الساحل الشمالى إلى واجهة استثمارية عالمية، خاصة عقب إطلاق مشروع مدينة رأس الحكمة العالمية، باستثمارات تصل إلى ١١٠ مليارات دولار حتى عام ٢٠٤٥، ما يجعل الساحل أكبر واجهة استثمارية فى الشرق الأوسط.

وشدد الاقتصاديون والمطورون العقاريون، الذين تحدثوا إلى «الدستور»، على أن الساحل الشمالى أصبح مقصداً سياحياً ونقطة تحول لجذب الاستثمارات الأجنبية فى مصر، ما أسهم فى إقبال المستثمرين المصريين والأجانب على الاستثمار هناك، خاصة عقب توقيع صفقة رأس الحكمة، بالإضافة إلى تشجيع الحكومة على طرح مناطق أخرى، بما يعمل على زيادة حجم الاستثمار الأجنبى فى مصر.

مطورون يكشفون: كيف أصبح الساحل الشمالى واجهة استثمارية عالمية؟

أحمد صبور:

اعتماد التخطيط الاستراتيجى وتوافر الإرادة السياسية

قال المهندس أحمد صبور، المطور العقارى، إن نجاح مصر فى تحويل الساحل الشمالى إلى واجهة استثمارية عالمية، هو قصة من التحولات الكبرى والتطورات الاقتصادية الملحوظة، معتبراً أن أحد الأسباب الرئيسية التى جعلت الساحل الشمالى يتحول إلى وجهة استثمارية، هو التخطيط الاستراتيجى والإرادة السياسية التى دعمت هذا التحول. وأضاف «صبور»: «الحكومة المصرية تبنت رؤية طويلة المدى لتحويل الساحل الشمالى إلى منطقة استثمارية متكاملة، ولم تكف بعبارة وجهه سياحية فقط، بل أعلن الرئيس عبدالفتاح السيسى عن عدة مشاريع قومية ضخمة فى المنطقة، كان لها تأثير مباشر على جذب الاستثمار المحلى والدولى».

وأوضح أنه على سبيل المثال، ساعدت منطقة العلمين الجديدة، التى تعد من أهم المشاريع القومية فى المنطقة، وهي مدينة جديدة بالكامل تتضمن بنية تحتية حديثة، ومناطق سكنية، ومراكز تجارية، ومناطق ترفيهية، وحتى جامعات، فى جذب العديد من المستثمرين ورجال الأعمال، الذين رأوا فى هذه المدينة فرصة هائلة للنمو.

وأضاف «صبور» أن البنية التحتية كانت من أهم العوامل التى ساعدت فى تحويل الساحل الشمالى إلى منطقة استثمارية، خاصة الطرق الحديثة التى تربط القاهرة بالساحل الشمالى، وتمثل نقلة تحول كبرى.

وأتم بقوله: «تم إنشاء مطار العلمين الدولى، الذى يسهل وصول السياح والمستثمرين من مختلف أنحاء العالم مباشرة إلى المنطقة، ما زاد من جاذبيتها كوجهة عالمية».

علاء فكرى:

تنفيذ مشاريع تلبي احتياجات الطبقات المتوسطة



قال المهندس علاء فكرى، المطور العقارى، إن الساحل الشمالى أصبح ملاذاً للمستثمرين الباحثين عن رفاة وحيوة راقية، ولكن فى نفس الوقت، بدأت تظهر أيضاً مشاريع تلبي احتياجات الطبقات المتوسطة، ما جعل المنطقة أكثر تنوعاً واستدامة على المدى الطويل.

وأضاف «فكرى» أن الحكومة المصرية عملت بجهد على تسويق الساحل الشمالى كمركز سياحى واستثمارى عالمى، عبر تنظيم مؤتمرات استثمارية وترويج للساحل فى المنطقة، ما أسهم فى جذب المستثمرين من الخليج وأوروبا، وحتى من الصين.

وواصل: «الفعاليات الكبرى التى أقيمت فى الساحل الشمالى، مثل الحفلات الموسيقية والبطولات الرياضية، ضمن مهرجان العالم علمين، زادت من شهرة المنطقة، وجعلتها وجهة محببة ليس فقط للاستثمار، ولكن أيضاً للسياحة الفاخرة». وأكمل: «القنوات الإعلامية لعبت دوراً مهماً فى تسليط الضوء على فرص الاستثمار فى الساحل الشمالى، وهناك تقارير إعلامية وحملات إعلانية قوية روحت للمنطقة على المستوى الدولى، ما زاد من الإقبال على شراء العقارات والاستثمار فى المشروعات السياحية هناك».

أحمد شلبى:

تصميم العلمين الجديدة على مبادئ الاستدامة

رأى الدكتور أحمد شلبى، رئيس مجلس العقار المصرى، أن واحدة من العناصر المهمة لتحويل الساحل الشمالى، هو التوجه نحو التنمية المستدامة، خاصة فى مدينة العلمين الجديدة.

وأوضح «شلبى» أنه «على سبيل المثال، تم تصميم العلمين الجديدة على مبادئ الاستدامة، مثل استخدام الطاقة الشمسية وتحتية المياه. كما أن التخطيط العمرانى أخذ فى الاعتبار الحفاظ على البيئة الطبيعية والمناظر الخلابة التى تميز المنطقة». وأضاف: «تم اعتماد التنمية الذكية، التى تشمل استخدام التكنولوجيا الحديثة فى إدارة الموارد والبنية التحتية، وهذا جذب اهتمام المستثمرين الذين يبحثون عن استثمارات طويلة الأمد ومستدامة». وشدد على أن القطاع الخاص لعب دوراً كبيراً فى هذا النجاح، فالشركات لم تكف ببناء المشاريع العقارية فقط، ولكنها أسهمت أيضاً فى خلق مجتمع متكامل، يجمع بين الترفيه والتعليم والخدمات الصحية، ما جعل الساحل الشمالى بيئة مثالية للاستثمار طويل الأجل. وواصل: «الساحل الشمالى لم يعد يعتمد فقط على السياحة العقارية، بل أصبح هناك تنوع فى الفرص الاستثمارية المتاحة، إلى جانب المشاريع العقارية والسياحية، فهناك استثمارات كبيرة فى مجالات مثل التعليم، وهو ما ظهر فى إنشاء جامعات دولية ومدارس خاصة، وكذلك القطاع الصحى، مع افتتاح مستشفيات ومراكز طبية على مستوى عالمى».

واختتم بقوله: «هذا التنوع فى الفرص جعل المنطقة جذابة، ليس فقط للمستثمرين فى المجال السياحى، ولكن أيضاً لرواد الأعمال الذين يريدون الاستثمار فى مجالات أخرى».

عماد دوس:

الاستقرار السياسى والاقتصادى خلال السنوات الأخيرة



أكد المهندس عماد دوس، المطور العقارى، أن أحد العوامل الأساسية التى لا يمكن إغفالها هو الاستقرار السياسى والاقتصادى الذى تشهده مصر خلال السنوات الأخيرة، وأعلى المستثمرين ثقة أكبر فى السوق المصرية ككل.

وأضاف «دوس»: «الساحل الشمالى كان أحد أبرز المستثمرين من هذه الثقة والإصلاحات الاقتصادية، إلى جانب تحسين بيئة الأعمال وخفض التضخم، فكل هذه عوامل أسهمت فى جذب الاستثمارات الضخمة إلى المنطقة».

ورأى أن الساحل الشمالى ليس مجرد مشروع قصير الأمد، بل جزء من رؤية مصر ٢٠٣٠ التى تهدف إلى تحويل البلاد لواحدة من أكبر المراكز الاستثمارية فى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وأوضح أن ذلك سيكون عبر التوسع فى إنشاء مدن جديدة، وتطوير البنية التحتية، وزيادة معدلات النمو فى القطاعات السياحية والصناعية، مجدداً تأكيد أن الساحل الشمالى واحد من الأعمدة الرئيسية لهذه الرؤية، ويعد بميز من التطور والنجاح فى المستقبل.

الرئيس التنفيذى لـ«أرتال»: نستهدف زيادة استثماراتنا إلى 50 مليار جنيه

بين شركة «أرتال» للتطوير العقارى، ومجموعة «بايدر» السعودية، فى شركة مصرية سعودية تسمى إلى تعزيز التعاون الاستثمارى بين البلدين فى قطاع العقارات، وتعد دليلاً على الثقة المتبادلة بين مصر وعقارية متميزة، تلبي احتياجات السوق، وتحقق قيمة استثمارية طويلة الأجل.

قال المهندس ماهر طه، الرئيس التنفيذى لشركة «أرتال» للتطوير العقارى، إن شركته تستهدف زيادة حجم استثماراتها إلى نحو ٥٠ مليار جنيه، خلال ٥ إلى ١٠ سنوات مقبلة، مشيراً إلى أن الشركة تستثمر حالياً نحو ٢٠ مليار جنيه، مع السعى لتوسعة حجم استثماراتها فى مصر.

وفى خطوة كبيرة نحو تعزيز مكانتها فى السوق العقارية المصرية، أعلنت شركة «أرتال» للتطوير العقارى، إحدى الشركات الرائدة فى السوق العقارية المصرية، عن إطلاق أحدث مشاريعها التجارية والإدارية والطبية فى القاهرة الجديدة «STRIDE».

هذا المشروع الواعد يأتى فى إطار رؤية الشركة لتطوير بيئة عمل متكاملة تجمع بين البنية التحتية المتطورة والخدمات المصرية، ما يجعله واحداً من أبرز المشروعات التى تم الإعلان عنها فى القاهرة الجديدة خلال الأونة الأخيرة.

وأوضح المهندس ماهر طه أن المشروع يقع فى موقع استراتيجى متميز، على شارع التسعين الشمالى الرئيسى فى التجمع، الذى يعتبر مركزاً حيوياً للأنشطة التجارية والإدارية فى المنطقة، مع امتداد المشروع بواجهة رئيسية تبلغ حوالى ٢٤٠ متراً، ليعزز من رؤيته التجارية المتميزة، ويضعه فى قلب الأنشطة الاقتصادية بالمنطقة.

وأضاف أن المساحة الكلية للمشروع تصل إلى ١٣.٦٠٠ متر مربع، مع مساحة بنائية ضخمة تبلغ ٥٧.٢٠٠ متر مربع، موزعة بعناية، لضمان تقديم مساحات عمل تجارية وإدارية وطبية تتناسب مع متطلبات السوق الحالية، مع تطوير المشروع على ٤ مراحل متتالية، وذلك لضمان تسليم كل مرحلة وفقاً لأعلى المعايير الفنية والإنشائية، على أن تبدأ التسليمات فى عام ٢٠٢٨.

مشروع «Stride»، يأتى ضمن شراكة استراتيجية



طه

أشادا بالتعاون المثمر بين الشركات والمجتمعات العمرانية لجنة بين «قطاع الأعمال» و«الإسكان» لتسريع المشروعات المشتركة



جانب من اجتماع وزيرى قطاع الأعمال والإسكان

وتتميتها وتعظيم عوائدها يحتل أولوية متقدمة فى استراتيجية الوزارة لإصلاح وتطوير الشركات التابعة لها، والمساهمة فى إقامة مشروعات عمرانية وتنموية بمختلف المحافظات، مشيداً بالتعاون المثمر بين الشركات التابعة للوزارة، وهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة.

كما أكد المهندس شريف شربيني أن وزارة الإسكان تبذل قصارى جهدها لتعميق وتعزيز التعاون مع مختلف الوزارات وجهات الدولة، من أجل توحيد الجهود الرامية لمواصلة مسيرة التنمية الشاملة التى تشهدها ربوع الدولة المصرية، تنفيذاً لتوجيهات فخامة الرئيس عبدالفتاح السيسى، مشدداً على ضرورة المتابعة الدورية والتنسيق المشترك بين المختصين من الجانبين لتسريع إنهاء المشروعات المشتركة.

وناقش الوزيران التحديات التى تواجه شركات العقارات التابعة للشركة الفاضلة للتشيد والتعمير فى تنفيذ بعض المشروعات، واتفقا على تشكيل لجنة مشتركة من المختصين فى الوزارتين لمناقشة الموقف التفصيلى لكل المشروعات، واتخاذ الإجراءات اللازمة لدفع معدلات العمل فى تلك المشروعات، خاصة مشروعات المبادرة الرئاسية لتطوير الريف المصرى «حياة كريمة».

وأكد المهندس محمد شيبى أن وزارة قطاع الأعمال العام تحرص على تعزيز التعاون والتنسيق مع جميع الوزارات والجهات الحكومية، وتحقيق تكامل الجهود، بما يسهم فى دعم مسيرة البناء والتنمية فى الجمهورية الجديدة، على ضوء توجيهات القيادة السياسية.

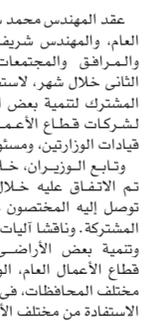
وشدد «شيبى» على أن «استغلال الأصول

عقد المهندس محمد شيبى، وزير قطاع الأعمال العام، والمهندس شريف شربيني، وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، اجتماعهما الثانى خلال شهر، لاستعراض سبل تعزيز التعاون المشترك لتنمية بعض الأصول والأراضى التابعة لشركات قطاع الأعمال العام، وذلك بحضور قيادات الوزارتين، ومستوى الجهات التابعة.

وتابع الوزيران، خلال الاجتماع، موقف ما تم الاتفاق عليه خلال الاجتماع الماضى، وما توصل إليه المختصون من الجانبين فى الملفات المشتركة، وناقشا آليات وفرص التعاون فى تطوير وتنمية بعض الأراضى التابعة لشركات وزارة قطاع الأعمال العام، الواقعة بمناطق متميزة فى مختلف المحافظات، فى إطار توجه الدولة لتعظيم الاستفادة من مختلف الأصول.

كشفت المهندس أيمن أبوبكر، رئيس شركة الإسكندرية للاستثمار والتنمية، عن استهداف الشركة تحقيق مبيعات تتجاوز ١٠٠ مليار جنيه، خلال الخمس سنوات المقبلة، عبر محفظة عقارية لمشروعات الشركة المختلفة خلال الفترة المقبلة.

وأضاف «أبوبكر»، فى تصريحات لـ«الدستور» العقارى، أن الشركة نجحت فى عقد شراكات متعددة، منها شراكة مع شركة «المعمورة للتنمية والتعمير»، إحدى شركات وزارة قطاع الأعمال العام، فى مشروع أرض الإبراهيمية، بالإضافة إلى شراكة مع شركة «النصر العامة للمقاولات - حسن



أبوبكر

تصريح محمد شيبى: خطة لتعظيم الاستفادة من الأصول

أيمن أبوبكر: شراكة مع القابضة الكيماوية لإنشاء مشروع أربيا السخنة بـ4,4 مليار جنيه



أحد مشروعات الشركة

المستهدف لدينا فى التوسع الاستثمارى». وأكمل: «أصبح لدى شركة الإسكندرية حجم كبير من المشروعات، حيث تحولت الشركة من شركة المشروع الواحد المهدهة بالعلق عقب انتهاء الاستثمارات، إلى الشركة التى تمتلك محفظة مشروعات عقارية كبرى وتمتيزها للغاية بحجم مشروعات يبلغ ٣٠ مليار جنيه، مع الوضع فى الاعتبار أن شركة الإسكندرية تمارس نشاط التطوير العقارى بكل تقاضيه الشاملة وكل الخطوات الخاصة بالشان العقارى».

وأتم بقوله: «نحن الشركة الوحيدة التى تقوم بذلك فى شركات قطاع الأعمال العام، ومثلنا مثل القطاع الخاص، حيث لا نملك أراضى ولكن تطور الأراضى المملوكة للغير من خلال نظام الشراكة، ولدينا عملاء يتسلمون قبل المواعيد فى مشروعاتنا الجديدة وفقاً للجدول الزمنى بها، ومشروع سموحة الأول واجه تحديات كبيرة وتغلبنا عليه، ولدينا ١٦٨ عميلاً مقيماً فى مشروع سموحة جراند فيو ١».

ضخمة للغاية، ومبيعات مستهدفة تتجاوز الـ ١٠٠ مليار جنيه.

وأضاف: «الشركة تستعمل على تطبيق نفس النظام الذى تعمل عليه حالياً، وهو الاعتماد على الشراكات خلال الـ سنوات المقبلة، فى إطار استغلال الفرص الاستثمارية المتاحة لدى شركات قطاع الأعمال العام الشقيقة، ما يسهم فى توسع محفظة استثمارات الشركة فى السوق العقارية المصرية وتنوع منتجاتها، حيث أصبحت لديها حالياً مشروعات فى محافظات مختلفة، مثل الإسكندرية والساحل الشمالى والعين السخنة وأسوان والقاهرة وأسبوط».

واصل: «الشركة تدرس جميع الفرص الاستثمارية أينما كانت، وغرب وشرق القاهرة هما السوفان الأكثر منافسة بين المطورين العقارين فى مصر، وعندما سننزل القاهرة، سننطلق منتجا مختلفاً تماماً عن منتجات كل من شركتى النصر والمعدى، ولدينا شراكات مع القابضة للصناعات المعدنية، وشراكات مع الشركة القابضة للصناعات الكيماوية، وهو

علام» لتطوير أرض مشروع النزهة، فضلاً عن شراكة مع الشركة القابضة للصناعات المعدنية لتطوير أرض فى محافظة أسوان.

وأشار إلى توقيع عقد شراكة مع الشركة القابضة للصناعات الكيماوية، لإقامة مشروع «أربيا السخنة» بقيمة مبيعات تبلغ نحو ٤.٤ مليار جنيه، بالإضافة إلى الرغبة فى التوسع فى إقامة مشروعات بالساحل الشمالى وأسبوط والقاهرة.

واصل: «الشركة تستهدف عقد شراكة مع شركة مصر الجديدة للإسكان والتعمير، إحدى شركات وزارة قطاع الأعمال العام، لتطوير قطعة أرض فى مدينة هليوبوليس الجديدة».

وأكد وجود دعم كبير للغاية من وزير قطاع الأعمال العام، المهندس محمد شيبى، لوضع «الإسكندرية للاستثمار» فى مرحلة متقدمة للغاية فى السوق العقارية، لافتاً إلى أن شركته تحولت من شركة المشروع الواحد إلى شركة تمتلك محفظة عقارية متنوعة للغاية، ولديها عدد كبير من المشروعات بعوائد استثمارية

عقد المهندس محمد شيبى، وزير قطاع الأعمال العام، والمهندس شريف شربيني، وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، اجتماعهما الثانى خلال شهر، لاستعراض سبل تعزيز التعاون المشترك لتنمية بعض الأصول والأراضى التابعة لشركات قطاع الأعمال العام، وذلك بحضور قيادات الوزارتين، ومستوى الجهات التابعة.

وتابع الوزيران، خلال الاجتماع، موقف ما تم الاتفاق عليه خلال الاجتماع الماضى، وما توصل إليه المختصون من الجانبين فى الملفات المشتركة، وناقشا آليات وفرص التعاون فى تطوير وتنمية بعض الأراضى التابعة لشركات وزارة قطاع الأعمال العام، الواقعة بمناطق متميزة فى مختلف المحافظات، فى إطار توجه الدولة لتعظيم الاستفادة من مختلف الأصول.



أبوبكر

الذهب أم العقار؟

يظل الاستثمار في العقارات أحد أهم محركات الاقتصاد المصري، خاصة مع دوره الكبير في تعزيز النمو الاقتصادي ككل، وتوفير فرص العمل، بما يجعله الحصان الرابح لأي استثمارات، وملاذئها الآمن وقت الأزمات والحروب. وبينما الذهب قد يبرح في أوقات الأزمات العالمية، تميل العقارات إلى تحقيق مكاسب مستدامة على المدى الطويل، لذا يعد القطاع العقاري أحد أكثر القطاعات الاقتصادية في العديد من دول العالم، وعلى رأسها مصر. ووصلت نسبة مساهمة القطاع العقاري في مصر إلى نحو ٢٠٪ من إجمالي الناتج المحلي، في عام ٢٠٢٣، ويقدر حجم سوق العقارات السكنية بنحو ٢٢ مليار دولار، في العام الجاري، مع وجود أكثر من ٤٥ مليون عقار، ساهمت في رفع قيمة الثروة العقارية لـ ١٥٥ تريليون جنيه، وفق خبراء.

في الدستور، التالية، يحدد عدد من الخبراء في حديثهم إلى «الدستور»، الملاذ الآمن للاستثمار والادخار في الوقت الحالي، بالتزامن مع الاضطرابات السياسية التي تشهدها المنطقة ككل، وتؤثر بطبيعة الحال على مصر.

علا العلاف



خبراء يحددون الملاذ الآمن للاستثمار والادخار وقت الأزمات



عبد المنعم السيد:

العقارات على المدى الطويل.. والذهب مخزون للقيمة

قال الدكتور عبد المنعم السيد، مدير مكتب القاهرة للدراسات الاقتصادية والاستراتيجية، إن اللجوء للاستثمار العقاري هو الملاذ الآمن للحفاظ على القوة الشرائية للعملة، في ظل موجة التضخم العالمية، التي أثرت سلباً على الأسعار. وأضاف «السيد» أن الاستثمار العقاري هو واحد من أفضل طرق بناء الثروة والاستقلال المالي، مشيراً إلى أن الاستثمار عموماً هو أخذ مبلغ مالي ومحاولة تجميعه، عن طريق الدخول في مشروعات، أو شراء أصول تتوقع أن قيمتها ستزيد مع مرور الوقت، وتوجد أنواع متعددة ومتنوعة من الاستثمار طبقاً للهدف والوسيلة والعائد والمخاطرة. وواصل: «اختيار مجال الاستثمار يعود إلى أهداف الفرد في المستقبل، فمثلاً إذا كان الشخص لديه مبلغ لن يحتاجه خلال ثلاث سنوات، يمكنه اختيار مجال استثمار متوسط المدى يوفر العائد المادي خلال هذه المدة، أما إذا كان الفرد سيحتاج الأموال خلال عام، يمكنه التوجه لمجال آخر يوفر العائد خلال عام».

وأكد أن الاستثمار العقاري يعد أحد أهم وأكثر أنواع الاستثمار جاذبية لتنمية الثروة على المدى الطويل، حيث يتيح للمستثمرين فرصاً متعددة لتحقيق العائد المادي، من خلال الحصول على دخل مستقر من

الإيجارات، وزيادة قيمة العقارات مع مرور الوقت. وأضاف: «الاستثمار العقاري يتيح فرصة للتوزيع في المحفظة الاستثمارية، حيث يمكن للمستثمر توزيع أمواله بين الأصول المختلفة، مثل شراء الذهب والأسهم والسندات والعقارات، ما يعمل على تقليل المخاطر وزيادة العوائد». وأضاف بأن قطاع العقارات في مصر يمثل نحو ٢٠٪ من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠٢٣، ويقدر حجم سوق العقارات السكنية بنحو ٢٢ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢٤، ومن المتوقع أن يصل إلى ٢٢.٦٧ مليار دولار أمريكي بحلول عام ٢٠٢٩، بمعدل نمو سنوي مركب قدره ١٠.٩٦٪، خلال الفترة المتوقعة ٢٠٢٤ - ٢٠٢٩.

وأضاف أن قطاع العقارات المصري يعد أحد أهم مجالات الاستثمار في البلاد، وتجاوزت معدلات النمو العقاري ١٥٪، وهناك طلب متزايد على الوحدات السكنية بالمعدن الرئيسية في مصر، خاصة القاهرة. وفيما يخص الاستثمار في الذهب، قال الخبير الاقتصادي إنه يمثل أحد المحافظ الاستثمارية ومخزوناً للقيمة، خاصة في ظل حالة الاضطرابات الاقتصادية التي يعيشها العالم حالياً، وما تمر به المنطقة العربية، وتوسع دائرة الصراع الإقليمية، واتجاه البنك الفيدرالي الأمريكي لتخفيض سعر

على الإدريسي:

القطاع العقاري يسهم في تشغيل 99 صناعة محلية

أما الدكتور على الإدريسي، الخبير الاقتصادي، فقال إن العقارات تعتبر من أهم القطاعات الحيوية التي تؤثر بشكل مباشر على الاقتصاد. نظراً لكونها محركاً رئيسياً للنمو الاقتصادي، مع دورها في توفير فرص العمل، وتشغيل ٩٩ صناعة محلية، لافتاً إلى أن هناك عدة عوامل تجعل العقارات مؤثرة في الاقتصاد سواء محلياً أو عالمياً، بجانب مقارنتها أداؤها مع الذهب كاستثمار. وأضاف «الإدريسي»: «هناك اهتمام من الدولة بتطوير القطاع العقاري، وزيادة تصدير العقارات، حتى يسهم القطاع بنسبة كبيرة في حجم الناتج المحلي الإجمالي». وواصل: «الدولة تسعى لجذب استثمارات كبيرة تُضخ في تطوير المشروعات العقارية، سواء كانت سكنية أو تجارية أو سياحية، ما يؤدي إلى تحفيز الأنشطة الاقتصادية المرتبطة».

وأكمل: «دور قطاع العقارات مهم في جذب الاستثمارات الأجنبية، إلى جانب دوره في تنشيط العديد من الصناعات الأخرى، مثل صناعات مواد البناء كالأسمنت والحديد والزجاج والسيراميك والرخام، إلى جانب النقل والقطاع المالي».

أبو بكر الديب:

الانتخابات الأمريكية والحروب تدفع إلى اقتناء المعدن الأصفر

أكد أبو بكر الديب، الخبير الاقتصادي، أن القطاع العقاري يعد إحدى أهم وجهات المستثمرين ورويس الأموال في مصر والعالم، وفي مصر يمثل مصدراً مهماً لجذب رؤوس الأموال، وهو يتوقف على عوامل متعددة لنشاطه أو ركوده، مثل معدلات النمو والتضخم والفائدة والطلب، وكذلك التوترات الجيوسياسية في المنطقة. وأضاف «الديب»: «أن التحدي الاقتصادي في مصر يعمل على إنعاش قطاع العقارات وجعله فرصة مجزية لرجال الأعمال والمواطنين، خاصة أنه ملاذ آمن للحفاظ على قيمة الأموال وزيادةها، مشيراً إلى أن مصر تمتلك ثروة عقارية كبيرة تصل إلى نحو ١٥ تريليون جنيه، كما يزيد عدد العقارات في مصر على ٤٥ مليون عقار، حسب بعض التقديرات. واعتبر الخبير الاقتصادي أن توسع الاستثمار في قطاع العقارات على حساب الاستثمار في الصناعة والزراعة والقطاعات الإنتاجية غير مفيد للاقتصاد الوطني، لأنه لا يدر عائداً ولا يحقق تنمية مستدامة، لكونه بمثابة تجميد للسيولة النقدية».

الدستور العقاري

إصدار إلكتروني يصدر عن مؤسسة «الدستور» للطباعة والنشر

المدير الفني د. عيد رحيل

مدير التحرير محمد سمح محمود الشهواني

مدير الإخراج محمد جلال فراج

الإشراف العام أسامة الشنوبلي

التصحيح وائل فصيح

مدير الإنتاج رائف درويش الخولي

مدير التوزيع نشأت العريزي

المستشار القانوني أحمد مختار

الإدارة والتحرير والإعلانات: 16 في صفح، الدفن- الجيزة ص.ب: 12611 Email: dostonews@dotstorg

الوكيل الاعلاني: POD

ت: 01020022663

ضمن أفضل 10 شركات عقارية مبيعات في النصف الأول من 2024 نموًا في مبيعات «هايد بارك العقارية» خلال العام الجاري 280%

الجغرافي، بالإضافة إلى ذلك، يعتبر المشروع جزءاً من جهود الشركة لدعم خطط الدولة في تنمية منطقة الساحل الشمالي الغربي، وتوفير فرص عمل جديدة بالمنطقة، ما يسهم في استدامة التنمية. وحقق مشروع «Seashore» نجاحاً كبيراً، وأسهم في تعزيز مبيعات الشركة خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٤، مع بيع جميع مراحلها خلال الساعات الأولى من طرحها للحجز، من ضمنها مرحلة «Shoreville»، التي حققت مبيعات أعلى معايير الجودة وتطلعات العملاء. أما مشروع «هايد بارك القاهرة الجديدة» فيقع على مساحة ٦ ملايين متر مربع، بتكلفة استثمارية ٤٠ مليار جنيه، ويشتمل على ٨ مراحل مختلفة، ويضم حوالي ٢٠ ألف وحدة سكنية متنوعة، بالإضافة إلى مشروعات خدمية وتجارية وإدارية. من المتوقع أن يتم تسليم آخر مراحل المشروع بحلول عام ٢٠٢٠. وتتوزع وحدات المشروع بين الفيلات المنفصلة والمتصلة والشقق السكنية ذات المساحات المتعددة، ما يجعله خياراً مناسباً لتلبية احتياجات وأذواق العملاء المختلفة. تم تصميم المشروع بالتعاون مع شركات عالمية متخصصة في تخطيط المدن لضمان تقديم حلول سكنية متكاملة. وفي مدينة ٦ أكتوبر بيرز مشروع «Tawny» - تاوनी - في قلب المنطقة السكنية.

للتطوير: «تجدد هايد بارك تأكيد التزامها بتلبية احتياجات العملاء، من خلال تقديم حلول عقارية مبتكرة تلبى تطلعاتهم المتنوعة. نحن نحرص دائماً على توفير خطط سداد مرنة تواكب احتياجات العملاء المتغيرة، ما يمنحهم حرية اتخاذ القرارات الاستثمارية التي تاسبهم في أي وقت». وأضاف «سراج»: «نحن في هايد بارك ملتزمون بتقديم حلول سكنية واستثمارية متكاملة، تضمن أعلى معايير الجودة وأفضل الأسعار. ندرك أهمية الثقة المتبادلة مع عملائنا، ولهذا نسعى إلى تسليم مشروعاتنا وفق الجدول الزمني المحدد. رؤيتنا هي توفير بيئة معيشية متميزة، تراعى تطلعات عملائنا في مختلف مراحل حياتهم، مع التركيز على تقديم قيمة استثمارية عالية تلبى احتياجاتهم الحاضرة والمستقبلية». وتلتزم «هايد بارك العقارية للتطوير» بتقديم أعلى معايير الجودة في كل من التصميم والبناء، ما جعل الشركة واحدة من أبرز الشركات في قطاع العقارات المصري، مع سعيها إلى تقديم حلول مبتكرة تجمع بين الراحة والجودة، مركزة على تحسين جودة الحياة لسكان مشروعاتها من خلال بنية تحتية متكاملة تشمل مرافق ترفيهية وتعليمية وتجارية. يظهر هذا التفوق في مشروعاتها، مثل «Seashore»، في الساحل الشمالي، و«هايد بارك» القاهرة الجديدة، بالإضافة إلى مشروع «تاوनी» وجاردن ليكن» في مدينة السادس من أكتوبر. يعد مشروع «Seashore» أول مشروع لشركة «هايد بارك العقارية للتطوير» في منطقة الساحل الشمالي، يأتي هذا المشروع كجزء من استراتيجية الشركة لتوسيع نطاق مشروعاتها وتوحيها

استطاعت شركة «هايد بارك العقارية للتطوير» ترسيخ مكانتها كإحدى أبرز شركات التطوير العقاري في مصر، من خلال تحقيق إنجازات ملموسة في قطاع العقارات على مدار السنوات الماضية. عززت الشركة من محفظة استثماراتها المتنوعة، التي تضم مشروعات سكنية وتجارية في مواقع استراتيجية مهمة، مثل: القاهرة الجديدة، والسادس من أكتوبر، والساحل الشمالي، مع تركيزها على تقديم وحدات سكنية متميزة تلبى احتياجات مجموعة واسعة من العملاء، ممن يبحثون عن منازل فاخرة وعصرية. وحققَت الشركة إنجازاً كبيراً بتصنيفها ضمن قائمة أفضل ١٠ شركات تطوير عقاري من حيث المبيعات، خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٤، وفقاً لتقرير صادر عن شركة «ذا بورد كونسالتنج». يعكس هذا التصنيف الأداء المتميز للشركة، التي حققت نمواً استثنائياً في المبيعات بنسبة ٢٨٠٪، مقارنة بنفس الفترة من العام السابق. بعدما بلغ إجمالي مبيعات الشركة ٢٤.٣ مليار جنيه، في النصف الأول من ٢٠٢٤، منها ١٤.٢ مليار جنيه حصيلة مشروع الساحل الشمالي، مقارنة بمبيعات ٦.٤ مليار جنيه في النصف الأول من ٢٠٢٣. وتقدم «هايد بارك العقارية للتطوير» لعملائها فرصة مميزة للاستفادة من خطط سداد ميسرة، وامتلاك وحدات سكنية فاخرة بمقدم ٥٪ فقط، وإمكانية التسليم على ٨ سنوات، في إطار استراتيجية الشركة لتسهيل عملية الشراء وتوفير خيارات مرنة لعملائها، سواء كانوا يبحثون عن مسكن جديد أو استثمار عقاري طويل الأجل. وقال المهندس أمين سراج، العضو المنتدب لشركة «هايد بارك العقارية



الانتهاء من وحدات «سكن لكل المصريين» في القاهرة الجديدة.. أبريل المقبل



قال المهندس عبدالرؤف العيطي، رئيس جهاز القاهرة الجديدة، إن المدينة من المدن التي تحظى بتنفيذ المبادرة الرئاسية «سكن لكل المصريين» على أرضها، مؤكداً أن العمل في المبادرة يجري على قدم وساق، في ظل اهتمام القيادة السياسية به. وأكد «العيطي»، في تصريح له «الدستور»، أنه سيتم تسليم الوحدات السكنية، كاملة التشطيبات والمرافق، وأعمال الـ«لانديسكيب» والمناطق الترفيهية، والخدمات من مدارس وأندية ومراكز طبية وأسواق تجارية، كاشفاً عن أن تكلفة تنفيذ المبادرة الرئاسية قد تتخطى ٣.٤ مليار جنيه. وكشف المهندس أحمد إبراهيم أبودينا، نائب رئيس جهاز القاهرة الجديدة للإسكان، التشطيبات والتشطيبات المكملة، وشبكة التليفونات ٢٠٪، والغاز ٣٠٪، فضلاً عن الطرق بنسبة ٩٥٪. وأضاف مدير مشروعات الإسكان بجهاز القاهرة الجديدة: «سيتم طرح ٦٠ عمارة سكنية تضم ١٤٠٠ وحدة كاملة المرافق».

نواب وسياسيون في عضوية اتحاد المقاولين

في الانتخابات خيرات متميزة في مجال الإنشاءات والمقاولات العمومية والطرق والكبارى والمباني، في تنوع يعزز قدرات الاتحاد ومساهمته في تطوير قطاع البناء والتشييد. وضعت قائمة الفائزين بعضوية مجلس الإدارة الجديد: رجل الأعمال والسياسي، المهندس داکر عبد اللاه، وعضو مجلس الشيوخ، ثروت فتح الباب، وأمين حزب «مستقبل وطن» في كفر الشيخ، فوزي الرفاعي. وضمت القائمة كذلك: حسن فتحى أبو بقديرة، عضو مجلس النواب، والمهندس أحمد العصار، والدكتور منود محمد محمود، نجل المهندس محمد محمود، مؤسس اتحاد المقاولين.

كشفت المهندس محمد سامي سعد، رئيس الاتحاد المصري لمقاولي البناء والتشييد، عن أسماء الفائزين في انتخابات التجديد التامضي لمجلس إدارة الاتحاد. وأكد «سعد» أن القائمة الجديدة أعضاء مجلس إدارة الاتحاد المصري لمقاولي البناء والتشييد تضم نخبة من الخبراء والمهندسين من مختلف التخصصات، ما يعكس حرص الاتحاد على تحقيق التوازن بين الخبرة والشباب. وأضاف أن الفائزين



إتاحة امتلاك وحدات فاخرة بمقدم 5% فقط والتقسيم على 8 سنوات

إجمالي مبيعات الشركة وصل إلى 24.3 مليار جنيه في 6 شهور

